

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٦

في شأن تنظيم الإرشاد بميناء دمياط

باسم الشعب

وليس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(مادة ١)

يكون الإرشاد في ميناء دمياط إجباريا بالنسبة إلى جميع السفن لدى دخولها مناطق الإرشاد أو تحركها فيها أو خروجها منها ، وذلك مقابل أداء الرسم المقرر قانونا .

(مادة ٢)

استثناء من حكم المادة السابقة يعنى من الالتزام بالإرشاد :

(أولا) السفن الحربية أيا كانت جنسيتها .

(ثانيا) السفن المملوكة للحكومة والهيئات العامة التي لا تقوم بأعمال تجارية .

(ثالثا) السفن والوحدات المملوكة لهيئة قناة السويس .

(رابعا) السفن الآلية التي تقل حمولتها الكلية من ٣٥٠ طن .

(خامسا) السفن والعائمات المرخص لها بالعمل بموانئ جمهورية مصر العربية كالبراطيم والمواوين والصنادل والزوارق والجراوات وغيرها التي لا تبرح الميناء عادة .

(سادسا) السفن والوحدات المرخص لها من هيئة النقل النهري .

وتقزم هذه السفن والوحدات بالقواعد الخاصة بالملاحة في مناطق الإرشاد التي يصدر بها قرار من وزير النقل البحري ، كما يجوز لها الاستعانة بخدمات المرشد وفي هذه الحالة يستحق الرسم المقرر للإرشاد وفقا للمحولة .

(مادة ٣)

تبدأ مناطق الإرشاد بميناء دمياط من مسافة قبل بحرى خارج العلامات الخارجية لممر قناة المدخل وتمتد لتشمل دوران السفن وأحواض المراسى والأرصنة ويجوز بقرار من وزير النقل البحرى إضافة مناطق إرشاد أخرى بالميناء أو تعديل حدود هذه المناطق .

(مادة ٤)

على كل سفينة خاضعة لالتزام الإرشاد قبل دخولها منطقة الإرشاد أو تحركها فيها أو خروجها منها أن ترفع على ساريةها الإشارة الخاصة بطلب المرشد أو أن تقوم بطلبه لاسلكيا ، ولا يجوز لها الدخول أو الخروج من منطقة الإرشاد أو التحرك فيها إلا بعد صعود المرشد عليها أو الحصول على إذن من رئيس هيئة الميناء .

(مادة ٥)

يكون تعيين المرشدين وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم ومكافآتهم وسائر أوضاعهم الوظيفية وفقا للقواعد التى تصدر بها لائحة من مجلس إدارة الهيئة .

(مادة ٦)

لا يجوز القيام بالإرشاد فى الميناء إلا للأفراد المرخص لهم بذلك .

(مادة ٧)

على المرشد أن يجيب طلب السفينة التى عهد إليه بإرشادها وعليه أن يقدم مساعدته للسفينة التى تكون فى خطر متى تبين له الخطر المحقق بها وذلك بعد إخطاره والإذن له بذلك ، وفى هذه الحالة يكون للمرشد الحق فى مكافأة خاصة يحددها رئيس مجلس إدارة الهيئة .

(مادة ٨)

لا تتحمل الهيئة أية مسئولية عما يحدث من هلاك أو ضرر بسبب عمل المرشد وتكون السفينة مسئولة وحدها عما يحدث لها أو للغير من هلاك أو ضرر ولو كان ناشئا بسبب خطأ المرشد ، وفيما عدا حالة الخطأ الجسيم من المرشد تكون السفينة مسئولة أيضا عن كل هلاك أو ضرر يصيب سفينة الإرشاد أو القاطرات المستخدمة أو وحدات الخدمة أثناء عمليات الإرشاد أو المناورات الخاصة بركوب المرشد فى السفينة أو نزوله منها .

(مادة ٩)

تكون السفينة مسؤولة عن الأضرار التي تلحق بالمرشد أثناء صعوده أو نزوله منها وتتحمل التعويضات المطلوبة نتيجة ذلك .

(مادة ١٠)

تكون عمليات القطر إجبارية للسفن التي تزيد حمولتها الكلية على ١٠٠٠ طن ويصدر وزير النقل البحري قرارا بالقواعد المنظمة لعمليات القطر داخل الميناء وخارجه .

(مادة ١١)

يحدد وزير النقل البحري بقرار منه منطقة الرؤية للمناشر وغيرها من العلامات الملاحية المقامة لتسهيل الملاحة البحرية بمناطق الإرشاد والاقتراب من الميناء، ولا يجوز إقامة أى بناء أو منشأة تؤثر على رؤية هذه المناشر أو العلامات الملاحية نهارا أو ليلا .

(مادة ١٢)

يكون لضباط الميناء والذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير النقل البحري صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

(مادة ١٣)

كل سفينة خاضعة لالتزام الإرشاد لا تستعين بخدمات المرشد تلزم فضلا عن أداء الرسم المقرر بهم إضافي قدره ٢٠٠٠ جنيه إذا دخلت إلى الميناء أو خرجت منه أو تحركت فيه . ولا تستحق الرسوم الإضافية في حالة حصول السفينة على إذن من رئيس هيئة الميناء .

(مادة ١٤)

مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستين وبغرامة لا تقل عن ١٠٠٠ جنيه ولا تزيد على ٣٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ربان كل سفينة خاضعة لالتزام الإرشاد إذا دخلت بالسفينة في منطقة الإرشاد أو تحرك فيها أو خرج منها دون الاستعانة بخدمات المرشد ما لم يكن قد أذن له بذلك من رئيس هيئة الميناء .

(مادة ١٥)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه قائد السفينة أو الوحدة التي ورد بيانها في البنود رابعا وخامسا وسادسا من المادة (٢)

الذى لا ياتزم بالقواعد الخاصة بالملاحة في مناطق الإرشاد بالميناء أو يقوم بالرصد على أحد الارصفة غير المخصصة أو الرصد دون التصريح له بذلك من هيئة الميناء .

(مادة ١٦)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل مرشد امتنع عمدا عن القيام بعملية الإرشاد لسفينة تكون في حالة خطر رغم تكليفه بإرشادها أو قام بعملية الإرشاد وهو في حالة سكر وتضاهف العقوبة إذا كان الامتناع من شأنه أن يعرض حياة ركاب السفينة أو طاقمها للخطر أو إذا أضر بالمصلحة العامة للميناء .

(مادة ١٧)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل مرشد امتنع عن عمل من أعمال وظيفته أو ترك أو امتنع من تأدية واجب من واجبات وظيفته بقصد عرقلة سير العمل أو الإخلال بانتظامه وذلك كله مع عدم الإخلال بالجزاءات التأديبية .

(مادة ١٨)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص قام بإرشاد سفينة أو شرع في ذلك دون أن يكون مصرحا له بالعمل كمرشد أو مصرحا له بذلك من رئيس هيئة الميناء .

(مادة ١٩)

يعاقب بغرامة لا تقل عن ١٠٠٠ جنيه ولا تزيد على ٥٠٠٠ جنيه كل من خالف أحكام المادة (١١) من هذا القانون وتزال الأعمال محل المخالفة بالطريق الإدارى على نفقة المخالف .

(مادة ٢٠)

على وزير النقل البحري إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

(مادة ٢١)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ رجب سنة ١٤٠٦ (٧ أبريل سنة ١٩٨٦)

بحسنى مبارك